الحياة الطيّبة
السنة ٢٠
العدد ٣٣
شتاء - ربيع ٢٠١٦ م
أبحاث ودراسات

الدولة الخيِّرة
-مبناها القرآني ومقصدها الخلاصي عند الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام-

أ. محمود حيدر[1]

خلاصة:

مسعى هذا البحث مقاربة الأبنية المعرفيّة لحضارة العدل الإلهيّ كما تُبيِّنُها السيرة التاريخيّة المطهَّرة للإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام. ولأجل هذا المسعى أقمنا هذه المقاربة على بُعدين تأسيسيّين يؤلّفان معًا ما يمكن أن نطلق عليه فلسفة الإمام السياسيّة: بُعد التوحيد وبُعد التمهيد. وهذان بعدان متكاملان يفضيان، عن طريق الولاية المتّصلة بالرسالة الخاتمة، إلى قيام دولة الخير الإلهيّ المنتظرة.

مصطلحات مفتاحيّة:

الدولة الخيّرة، المبنى القرآني، المقصد الخلاصي، التوحيد، العبوديّة، الإمام الرضا عليه السلام، التناسب، التكوين، التشريع، الإمامة، النبوّة، الولاية، الغيب، الشهادة، ...

(1) باحث في الفكر الإسلامي، من لبنان.

مقدّمة:

تُعدّ إمامة الرضا عليه السلام تجلّيًا من تجلّيات إمامة الخيريّة التامّة. والخيريَّة في حضرة الرضا عليه السلام ليست سوى تلبية العبد لما قرّره الخطاب الإلهيّ من دعوة إلى الخير الأتمّ بالقول والعمل...؛ ولذا فقد صدق على هذه المنزلة من الخيريّة نعتُ «الجود»؛ أي الدرجة العليا من العطاء الذي يجود به الحقّ على الأصفياء من عباده. أولئك الذين يتلقّونه بالجعل المقضي به عن طريق الوحي المتّصل؛ وهو الطريق الممتدّ من النبوّة إلى الولايةمن دون انقطاع. وبهذه الدالّة تكون الخيريّة الرضويّة موصولة بما سبقها وبما يليها؛ وما ذاك إلّا لكونها امتدادًا للحقيقة المحمّديّة السارية عبر الزمن. فليس ما بإمامة الرضا عليه السلام من خيريّة إلّا ما من النبوّة الخاتمة من خير أعلى. فلو تدبَّرنا سيرة الإمام لظَهَر لنا الختم النبويّ في سريانه المتجدّد عبر الإمامة المعصومة تمهيدًا ووصلًا بالحجّة البالغة. وإذا كان لنا من تعريف لخيريّة الرضا عليه السلام بناءً على ما تقدّم، لقلنا إنّها التمهيد لدولة الحقّ في عالم الخلق؛ذلك بأنّها خيريّة تتسامى فيها السياسة المسدّدة بالوحي على الانتفاع الدنيوي المثقل بالطغيان وشرور الأعمال. والقول الإلهي جليّ لدى الإمام عليه السلام وحاضر في الفؤاد. فما من علم يعلمه الإمام عليه السلام، في علم التوحيد أو في علوم التدبير السياسي والاجتماعي إلّا من القرآن. ولذا صحّ ما ذكره عدد من علماء الأمّة وعرفائها أنّ الإمام الرضا هو الجامع بين حقيقة التوحيد وحقّانية التمهيد لدولة العدل الإلهي. وهذا الجمع لا يفلح به على حقّيقته إلّا إمام راسخ في علم الكتاب، وساعٍ إلى تظهيره في الزمن البشري. من هذا المقام بالذات كانت الخيريّة التامّة الصفة التي انعقدت عليها إمامة الرضا لتؤدّي رسالتها الإلهيّة.

على النشأة نفسها أيضًا، تصير الخيريّة التامّة في سياسة الرضا عليه السلام نقيضة الدنيويّة التي سكن إليها أصحاب الشجرة الملعونة

في القرآن؛ أولئك الذين خاطبهم الحقّ -سبحانه- في سورة البقرة: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ﴾ [1]، كذلك التي دلّت عليها اختبارات التاريخ الإسلامي بعد وفاة النبيّ ﷺ. وما كانت الحقّبتان اللّتان حكم فيهما ملوك بني أميّة وبني العبّاس، ومَن بَعدهما، سوى التمثيل المبين لتلك الاختبارات. فلئن كانت الدنيويّة في القول الإلهي، دالّة على النقصان والفساد، فالخيريّة المتعالية- حسب الإمام عليه السلام وسائر الأئمّة عليهم السلام - هي تلك الموصلة إلى الكمال والتسامي وعمران الأرض. وتأسيسًا على هذه الجدليّة ينتهض مبدأ أصيل من المبادئ التي تنبني عليها الهندسة الكلّيّة لمدينة الله في عالم الخلق.

ولأنّ الخير الأعلى هو مصدر كلّ خير تَلطَّفَ به الحقّ على خلقه، فإنّ الخيريّة في سياسة الإمام منطلَقُها التوحيد وختامها التوحيد. وما بين المنطلق والختام سفر ممتدّ في دنيا الخلق، وهي تتميّز عن خيريّات الكثرة الآدميّة بأنّها لا تنحصر بالدائرة الأخلاقيّة كما قد يُظنُّ؛ فإنّها أعمّ من هذه الدائرة وأشمل، نظرًا وعملًا، فضلًا عن النتائج المترتّبة عليها. ذلك بأنّها فيضٌ متأتٍّ من الخير الأعلى الذي يعطي بلا سؤال، ولا يردّ الطالب إن سأل. وهنا بالذات يغدو فعل التخلُّق فرعًا للخيريّة وفعلًا من أفعالها. ولأنّ الخير الأعلى يفترض الإيمان والمعرفة في درجتهما القصوى، فلا بدّ لكلّ عارف يبتغي الطلب والوصول، من جمع هذين المقامين معًا لكي يتّفق له السبب الموصل إلى الخيريّة التامّة.

ولمّا كانت الخيريّة التامّة مبتنيةً على التناسب بين غاية الحقّ في الخلق، وحقّ الخلق في الاهتداء إلىالحقّ، ظهر المنفسح الذي يفضي إلى التعرّف على سياسة الإمام والأخذ بها. فالغاية الإلهيّة -كما يقرّرها القرآن الكريم -تظهر في الواقع من خلال عمل الأنبياء والرسل

(1)سورة البقرة، الآية 61.

والقدّيسين والأولياء عليهم السلام، وهذا الظهور هو نفسه الذي يترجم ولادة الخير الفائض في عالم الخلق. وحيث لم تكتف الصفوة من الحكماء والعرفاء بالظاهر من تلك الغاية، فقد مضت في سفرٍ لا يتوقّف من أجل التعرّف على حقّائقها. وهذا ما اتّفق الجميع على تسميته بـ «**الحقيقة الدينيّة**» أو جوهر الدين.

أوّلًا: خطبة التوحيد وسياسة الدين القيِّم:

تُعدّ خطبة الإمام عليه السلام في التوحيد[1] تظهيرًا أصيلًا لحقيقة الدين وجوهره، وهي، كما يبيِّن المحقّقون، من غرر خطب أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ومن روائع ما أثر عنهم في علم التوحيد. وثمّة إجماع بين علماء الأمّة على أنّه لو لم يكن للإمام الرضا عليه السلام من تراث إلّا هذه الخطبة لكَفى بها للتّدليل على إمامته، وبلوغه مرتبة سامية من العلم والفضل لم يبلغها إلّا الأئمّة المعصومون من قبله ومن بعده عليهم السلام.

فقد انطوت هذه الخطبةعلى غوامض البحوث العقديّة الفلسفيّة والكلاميّة، وظهرت فيها الفيوضات العلميّة الهائلة للإمام الرضا عليه السلام، وانكشف للعباسيّين زيغ ما ذهبوا إليه من عجز الإمام وعدم قدرته على الخوض في البحوث العلميّة. وللبيان لا الحصر نقتطف في ما يأتي بعض ما جاء في خطبته في توحيده -تعالى-: «**له معنى الربوبيّة إذ لا مربوب، وحقيقة الإلهيّة إذ لا مألوه، ومعنى العالم، ولا معلوم، ومعنى الخالق ولا مخلوق، وتأويل السمع ولا مسموع، ليس منذ خلق استحقّ معنى الخالق، ولا بإحداثه البرايا استفاد معنى البارئيّة، كيف ولا تغيّبه من، ولا تدنيه قد، ولا تحجبه لعلّ، ولا توقّته متى، ولا تشمله حين، ولا تقارنه مع، إنّما تحدّ الأدوات أنفسها، وتشير الأدلّة إلى نظائرها، وفي الأشياء يوجد أفعالها، منعتها قد الأزليّة، وجنبتها لولا التكملة**

(1) الخطبة التي طلبها الخليفة العبّاسي المأمون من الإمام الرضا عليه السلام ليقرأها على الناس بعد صلاة الجمعة.

افترقت على مفرقها، وتباينت، فأعربت عن مباينها لمّا تجلّى صانعها للعقول، وبها احتجب عن الرؤية، وإليها تحاكم الأوهام، وفيها اثبتت غيره، ومنها أنيط الدليل، وبها عرفها الإقرار، وبالعقول يعتقد التصديق بالله، وبالإقرار يكمل الإيمان به، ولا ديانة إلّا بعد المعرفة، ولا معرفة إلّا بالإخلاص، ولا إخلاص مع التشبيه، ولا نفي مع إثبات الصفات للتشبيه، فكلّ ما في الخلق لا يوجد في خالقه، وكلّ ما يمكن فيه من صانعه، لا تجري عليه الحركة والسكون، وكيف يجري عليه ما هو أجراه، أو يعود إليه ما هو ابتداه، إذًا لتفاوت ذاته، ولتجزّأ كنهه، ولامتنع من الأزل معناه»[1].

ثانيًا: الهجرة إلى الولاية الإلهيّة:

تأسيسًا على يقينه بالمهمّة الإلهيّة، توحيدًا وتمهيدًا،لم تكن هجرة الإمام الرضا عليه السلام إلى خراسان مجرّد هجرة فيزيائيّة، فلقدكانت في حقّيقتها سفرًا روحانيًّا واضح المعالم والغايات، فهي هجرة إلى الولاية الإلهيّة وهي تُعَدُّ في الآن عينه، تمهيدًا عقليًّا ومعنويًّا وتاريخيًّا لظهورها الأعظم في التاريخ الآدمي.

ففي بداية قدومه إلى نيسابور وبيان السلسلة الذهبيّة استطاع الإمام عليه السلام أن يثبت أمورًا كثيرة كانت غائبة عن الأمّة في ذلك الحين، أهمّها:ربط السلسلة بالله -سبحانه-، وبيان حقيقةأنّ أهل البيت عليهم السلام هم حَفَظةُ الوحي، وسبيل النجاة، وعلى صراطهم تبلغ الأمّة وكلّ العالمين الخلاص.

ولم تتوقّف إمامة الرضا عليه السلام على تفسير الوحي وبيان العقائد، وإنّما أنشأ نهجه على سيرة من سبقه من آبائه وأجداده عليهم السلام ، نهجًا يبتني على الامتداد الرحماني من الغيب إلى الواقع. ولقد جاءت فلسفة الرضا عليه السلام

(1) الصدوق، محمّد بن عليّ بن بابويه: التوحيد، تحقيق: هاشم الحسيني الطهراني، لا.ط، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، لا.ت، ص38.

السياسيّة لتنشئ تناسبًا خلاّقًا بين مشيئة الحقّ، والخيريّة المأمور بها في عالم الخلق. مثل هذا التناسب سنجده بيِّنًا لدى معايشة الإمام حقّبة حكم العباسيّين وطريقة تعاطيه مع استبدادهم السياسي، ومضمون التوجيهات التي كان يوصلها إلى الاتباع والمريدين. ولنا في هذا المحلّ من الكلام رواية: في الأخبار من سيرة الرضا عليه السلام أنّه نصح أحد أبرز التابعين، وهو محمّد بن إسماعيل وزير المنصور، على ممارسة عمله في السلطة بالرغم من قسوة المنصور على العلويّين، وبخاصّة على أئمّة أهل البيت عليهم السلام؛ فقد حثَّه على الثبات في ما هو عليه من عمل في أجهزة الدولة، وفي هذا مصداق لفلسفة سياسيّة واقعيّة تميّز ولا تفصل بين الموقف المبدئي من النظام القائم، وبين تحرّي ما فيه النفع والمصلحة للناس، وخصوصًا لجهة حقّهم الطبيعي من ناتج الإدارة العامّة، بصرف النظر عمّن هو على رأسها. قال الرضا عليه السلام لصاحبه ناصحًا: «**إنّ لله تعالى بأبواب الظالمين مَن نَوَّر له البرهان ومَكَّن له في البلاد، ليدفع بهم عن أوليائه، ويُصلح الله بهم أمور المسلمين، إليهم ملجأ المؤمن من الضُّرّ، وإليهم يفزع ذو الحاجة من شيعتنا، وبهم يؤمن الله روعة المؤمن في دار الظَّلَمة، أولئك المؤمنون حقّا، أولئك أمناء الله في أرضه، أولئك نورٌ في رعيتهم يوم القيامة، ويزهر نورهم لأهل السماوات كما تزهر الكواكب لأهل الأرض، أولئك من نورهم يوم القيامة تُضيء منه القيامة، خُلقوا والله للجنّة، وخلقت الجنّة لهم، فهنيئًا لهم، ما على أحدكم أن لو شاء لنا هذا كلّه؟ قال [محمّد بن إسماعيل]: بماذا جعلني الله فداك؟ قال: يكون معهم، فيسرّنا بإدخال السرور على المؤمنين من شيعتنا، فكن منهم يا محمّد!**»[1].

(1)النجاشي، أحمد بن عليّ: رجال النجاشي، ط5، قم المقدّسة، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين، ترجمة «محمّد بن إسماعيل بن بزيع»، ص332.

ثالثًا: مرتكزات الخيريّة وأركانها:

بالاستناد إلى ما تختزنه شخصيّة الإمام الرضا عليه السلام من مقامات التوحيد والعمل بأركان الدين القيّم ومقاصده العليا، يمكن تظهير أهمّ المرتكزات التي تقوم عليها الدولة الخيِّرة ومراتب تحقّقِها؛وهي الآتية:

1. المرتكز الأوّل: الإمام المبين:

فضلًا عن كون العامل بالأركان والمقتضيات يستمدّ صفاته وأفعاله من الآيات البيِّنات، ولكنّه يبقى محتاجًا إلى تفسير مقاصدها، واستيضاح طبقاتها المعرفيّة من إمام مبين وشارح أمين. ولمّا كانت المخاطبة الإلهيّة للعالَمين جرت عبر الوحي المتنزّل على قلب النبيّ صلى الله عليه وآله، في خلال حقّبة زمنيّة دامت ثلاثة وعشرين عامًا، فهذه المخاطبة -بحكم قانون الاعتناء الإلهي بزمن الإنسان- سوف تستمرّ وتتواصل من بعد ذلك عن طريق الأوصياء من سلسلة الحقيقة المحمّديّة، ومنهم إلى العلماء والتابعين على مدار الأزمنة المتعاقبة.

ولقد قدّم أئمّة أهل البيت عليهم السلام البيان الأظهر للآيات فعلّموها الناس، وكانوا لهم في العلم المقرون بالعمل أسوة وقدوة.

وسيظهر لنا أنّ فلسفة التدبير عند الإمام الرضا عليه السلام، نشأت وحفرت مسارها العميق انطلاقًا من حقيقة الربوبيّة المقرونة بالعبوديّة التامّة.

وسنرى أنّ أسمى الصفات التي ينبغي للناس الاتّصاف بها لإنجاز البديل الحضاري، هي صفة العبدانيّة. وهي الصفة الأتمّ لتحقّق عبادة اليقين الكامل، حيث يصل العابد بالعبدانيّة إلى مقام التصديق التامّ، وهو مقام الحمد؛ حيث الحمد مقصور على الله لأنّه الله، وهو غير مرتبط بعطاياه ومِنَحه ورزقه، ووعده الموحّدين بالنعيم الأبديّ، وإنّما لأنّه الحقّ الأحد الصمد.

فالحمد عند المتّصف بالعبدانيّة هو عين العلم بالله؛ ما يعني أنّ

الحمَد لا يُدرَكُ إلّا بتعرّف الحامد على المحمود حقّ المعرفة. وتلك المرتبة من التعرّف لا يفلح بها إلّا من اتّصف بالعبدانيّة كمقام أعلى في معراج التعبّد، إذ بهذا الالتقاء يبتدئ السير في حركة الإحياء المستأنف لحضارة العالمين، تأسيسًا على الارتباط الموثوق بين الحامد والمحمود.

وحتّى يُعرف الحقّ بذاته حقّ المعرفة على قاعدة، «**بك عرفتُك**»، ينبغي النظر في عبدانيّة العابد من خلال الاعتناء بالخلق، وما ذاك إلّا لتصير المعرفة بالله معرفةً بمخلوقاته بالتبعيّة، حيث لا انفصال حائلٍ بين حقّ الله وحقّ الإنسان؛ ذلك لأنّ حقيقة العبدانيّة هي معرفته لذاته في تبعيّتها. والتبعيّة عمومًا عبارة عن الارتباط بشيء في أمر لا يتمّ حصوله إلّا بهذا الشيء. وفي مقام التبعيّة للحقّ الأعلى، هي أن يرتبط التابع بشيء تحصل له به فائدة أكبر من تعيّن وجوده وتحقّق سلوكه، فتكون العبدانيّة في هذه الحال، معرفة الارتباط الذي يحصل به التعيُّن الوجودي والتحقّق السلوكي. ويصطلح أهل المعرفة على تسمية هذا الارتباط باسم «**التبعيّة الأصليّة**»[1].

تأسيسًا على هذه المنزلة من «**عبدانيّة الحمد لذات الله**»، ينفسح للتابع سبيل الهجرة إلى عالم الناس. ومن فضاء الحمد بالذات سوف يتاح للتابع العارف بالله أن يمضي إلى تجاوز معضلة التدافع السلبي الإيذائي بين الإنسان والإنسان، وهو الحال الذي يتبيّن في الآيات البيّنات الدالّة على قاعدة التعرّف الخلّاق بين منّوعات الكثرة البشريّة واختلافها: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[2].

ففي المتضمَّن من الآية ربطٌ ذاتي بين نشأة الخلق وقانون التعرّف،

(1)انظر: مطهّري، مرتضى: العدل الإلهي، ترجمة: عبد المنعم الخاقاني، لا.ط، بيروت، دار الهادي، 1997م، ص 82.

(2)سورة الحجرات، الآية 13.

ثمّ تنتهي إلى ربطهما بالتكريم والتقوى. وكلّ ذلك على أساس أنّ التعرّف المؤسَّس على العدل واللّطف والدفع الأحسن هو السبيل المفتوح على القرب من الحقّ الأعلى.

حالذاك، سيكون لمسار التعرُّف أن يترسّخ في أرض العالَمين عبر حركة تسري في جوهر العلاقة التي لا تنفصم بين الحقّ والخلق. أمّا ميدان هذا السَرَيان، فهو في الحيّز الذي يشهد فيه الحقّ على حركة العالم وأفعال العالَمين. وهو ما اصطُلح عليه بعالم الشهادة؛ ولذا فإنّ مهمّة الولي الساعي نحو مدينة العدل الإلهي، أن يدلّ، ويبيّن، ويعلّم، ويقيم الوزن بالقسط بين الناس تبعًا للمخطّط الإلهي في التاريخ البشري ولوازمه..

وهذا الأمر يدخل في الحضور المدرِك للّذين اختارهم الحقّ لإعادة إعمار الحضارة البشريّة بعد فسادها. أولئك الذين عرفوا الحقّ بالفيض حيال ما يتّصل بمصير الأمّة الوسط ومصير الإنسانيّة على الجملة. فإنّهم بهذه المعرفة أدركوا حاضريّة الحقّ في الخلق، حتّى صارت مخاطباتهم وأعمالهم علمًا راسخًا؛إذ مع هذا البعد المتعالي لا تعود المعرفة بحقّوق الإنسان عند المخلّص أمرًا محصّلاً بالاكتساب، بقدر ما هي فائض ربّاني ودفع إلهي. فحقّ الإنسان غير منقطع عن حقّ الله. والإحالة إلى الحقّ الأوّل، يجعل حقّ الإنسان مرتبة من مراتب الحقّ -تعالى-، بحيث يغدو كلّ حقّ في عالم الكثرة البشريّة موصولاً بعالم الأَحَديّة. لو أقمنا ما مرَّ معنا في سياق الرشاد الحضاري لوجدنا كيف تكشف الرؤية المتبصِّرة عن العروة الوثقى بين حقّ الله وحقّوق الناس. ولكن مع التأكيد على أنّ صلات الوصل، بناءً على هذه الرؤية، تتأتّى من قيّوميّة الله على الوجود، لا على محوريّة الإنسان المحض التي ابتنى عليها العقل الغربي منظومته الفلسفيّة ورؤيته للعالم.

2. المرتكز الثاني: إصلاح العالم:

غاية الإمام عليه السلام العظمى إصلاح عالم الكثرة، وسبيله إلى ذلك العودة إلى المبدأ. وما دام كلّ شأن بالنسبة إليه متعلّق بالتوحيد فلا مناص من الرجوع إليه -تعالى- في كلّ شأن متعلّق بتدبير الاجتماع الإنساني. وهو ما يبيّنه الموحّدون في قولهم: «**إنّ بلوغ النهايات تكون بالرجوع إلى البدايات**». وهذا القول المأثور يترجم أصل الميل والعشق لدى كلّ مخلوق للرجوع إلى أصله ومبدئه. وبعبارة أخرى هو أصل عودة كلّ غريب إلى وطنه. وعند الأولياء أنّ هذا الميل إلى المبدأ يشمل كلّ ذرّات الوجود ومنها الإنسان، ومهمة المكلَّف تظهير هذا الاعتقاد من خلال العزم على أداء المهمّة. والعزم عند الأولياء يُعدّ أوّل منازل السير إلى الله عبر إصلاح شؤون الخلق. ذلك ما ألفناه في نهج المعصوم عليه السلام[1]؛ فلم يفصل بين عبادة الحمد والتنزيه لله الواحد الأحد الصمد، وبين فعليّة العبادة في الاجتماع الإنساني، حيث تتمظهر أسماء الله وصفاته وأفعاله كشواهد وموازين في أعمال الناس وتجاربهم.

لقد أراد الإمام المعصوم عليه السلام ببيانه القرآني أن ينشئ عقدًا رحمانيًّا ينتظم صلات الوصل بين الناس لتبدأ من هنالك نهاية تاريخ الانزياح عن صراط الوحي. ذاك لا يعني أن عقدًا كهذا سوف يُنهي التغاير والاختصام والعداوة.

أدرك الإمام الرضا عليه السلام بتبصّره الربَّاني ما ستكون عليه أحوال الأمّة من بعده. ولذلك آثر بيان مقاصد الوحي، ومعاني مكارم الأخلاق على الاحتفاظ بسلطان الحكم، اللّهم إلّا ما افترضته الفتنة من أمر بمعروف ونهي عن منكر. ومردّ هذا إلى إدراك الإمام أنّ عالم الكثرة هو بطبعه عالم حركة وتغيّر وتبدّل، وأنّ مقتضى مثل عالم كهذا يكتظّ

(1) المعصوم هو (المفرد بصيغة الجمع) وهو كامل السلسلة المباركة للحقيقة المحمّدية حيث إمام المتّقين الأوّل عليّ بن أبي طالب عليه السلام وختامها الإمام الثاني عشر المهديّ المنتظر (عج).

بآثار الجاهلية، ولا بدّ له من تناسب بين حدّ القوّة وحدّ العقل. فالعدوّ في لحظة ما يمكن أن يتحوّل إلى وليٍّ حميم؛ ولذلك لا مناص من إقامة هذا التناسب كما هو مقرّر في آية الأمر الإلهي بالدفع: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ۝٣٤ وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ (1).

3. المرتكز الثالث: الوصل بين الوحي والواقع:

إنّ التأسيس القرآني لفقه التاريخ بيِّنٌ في الآيات لا لبس فيه، وهو تأسيس مبتنٍ على ركنين أصيلين لا ينفكّان أبدًا: ركن الوحي وركن الواقع.

وتتجلّى الرابطة بين الوحي والواقع في رحلة التعرّف على الغاية من سنّة التكليف، حيث سنجد في أحكام هذه السنّة وقوانينها ضربًا من متاخمة إلهيّة لا تبرح زمن الإنسان، وهو ما يمكن الاصطلاح عليه بالعناية الرحيميّة للعالم الآدمي، بعد العناية الرحمانيّة لعالم الأشياء.

لقد وصف الله -تعالى- نفسه في القرآن الكريم بصفتين متلازمتين (الرحمن، الرحيم) وهما لفظتان مشتقّتان من الرحمة، وأمّا التمايز بينهما: فإنّ الرحمة الرحمانيّة، عامّة وشاملة لكلّ الموجودات. وأمّا الرحمة الرحيميّة: فإنّما هي ألطاف واعتناءات خاصّة يستحقّها المكلّف جزاء ما أحسن من أعمال؛ ولكنّها لطف خاصّ، يعمل وفق قوانين خاصّة معيّنة، وليس قانونًا عامًا للطبيعة. وقد بُعِثَ الأنبياء عليهم السلام من أجل دفع البشر وحثّهم على الإيمان. وبهذين الأمرين - الدفع والحثّ - وتدرّجًا منهما تُحصّل الإمدادات الغيبيّة الخاصّة؛ فمن توفَّر له اليقين بالغيب وعمل بأحكام الشريعة، وألزم نفسه مكارم الأخلاق وجاء الله بقلب سليم، ربط الحقّ -تعالى- على فؤاده وأمدّه من غيبه بما ينبغي له من توفيقات.

والقرآن الكريم يقول بخصوص النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ

(1) سورة فصّلت، الآيتان 34-35.

﴿٦﴾ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغۡنَىٰ ﴾[1]، وفي الفرائض الخمسة: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾[2]وهو نوع من طلب المدد من الغيب.

لكنّ تحصيل المدد الغيبي، يظهر حينًا، بصورة توافر الشروط والظروف لتحقيق النجاح والتوفيق، وحينًا آخر بصورة إلهامات وتوجيهات. ومع ذلك، فإنّ الألطاف الغيبيّة لا تتحقّق عبثًا؛ذلك بأنّ الشروط التي ذكرها القرآن الكريم لتحقّق المدد الغيبي هي شروط متّصلة بقابليّات الإنسان واستعداداته. والآيتان الآتيتان تفصحان عن اشتراط حصول الفيض بالقابليّة؛ ففي الأولى: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾[3]، إبلاغ بأنّ إحراز النصر أنّى كان شكله ونوعه، سواء على الذات بالتنبيه والتصويب، أو على العدوّ بالتمكُّن والغلبة، إنّما هو أمرٌ مسبوق بالانعطاف الكامل نحو الحقّ، وذلك يعني أنّ علّة النصر مشروطة بنصرة الله التي تسبق المدد والاستجابة، أمّا التمهيد إلى هذه الغاية، فهي الأخذ بما مرّ من موجبات.

وفي الثانية: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾[4]، وهذه الآية كسابقاتها، اشترطت العمل والمجاهدة والنيّة الصادقة التي تسبق هبوط النور الهادي على أفئدة الطالبين وعقولهم،وذلك يفضي -بحسب المنهجيّة القرآنيّة- إلى التأكيد على حقيقتين:

- الأولى: أنّ للتاريخ ضوابط وقوانين كلّيّة في غاية الإحكام، وهي لا تقبل الفراغ والعبثيّة والمصادفة، كما في قوله -تعالى-: ﴿ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلًاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴾ [5].

(1)سورة الضحى،الآيات 6-8.
(2)سورة الفاتحة،الآية 5.
(3)سورة محمّد، الآية 7.
(4)سورة العنكبوت، الآية 69.
(5)سورة فاطر،الآية 43.

- الثانية: أنّ للإنسان باختياره وإرادته الفعل الحاسم في النقلات الحضاريّة، وتحوّلات التاريخ.

فهاتان الحقيقتان اللّتان تجريان مجرى الآيات جميعًا، تتكاملان وتتضافران معًا، ولا تنفصلان البتّة. ومع تأكيد القرآن على السنّة التاريخيّة غير القابلة للتبديل والتحويل، تبقى حاضريّة الإنسان على أصالتها في إحداث التغيير، فهناك تساوق بين القضاء الإلهي المتجلّي بالهندسة الكلّيّة للزمن، والإرادة البشريّة التي تعرب عن نفسها بالطاعة ضمن دائرة التكليف. والإرادة البشريّة سارية في الحركة التاريخيّة، وتعمل بحرّيّة ضمن هذه القاعدة الكلّيّة، سوى أنّها لا تتعدّى حدود الحتميّة الإلهيّة، وإلّا فسدت وآلت إلى الهلاك.

ويكشف القصص القرآني لنا كيف تعاقبت الأطوار والأمم والحضارات بناءً على التناسب بين سنن الله الكلّيّة، والحرّيّة الممنوحة للإنسان. وهذه الصلة التداوليّة قائمة في ما يمكن أن نضعه تحت عنوان «**مملكة الضرورة والثبات**»، وهو ما قصدته الآية لجهة استحالة التبديل والتحويل في السنن التكوينيّة للخلق. ولكنّ «**مملكة الضرورة والثبات**» تستبطن الحركة والحرّيّة اللتين تفضيان إلى إحداث التحوّلات في حياة الأفراد والمجتمعات والأمم. فالقانون الكلّيّ لا يُعدم خصوصيّة التغيير الذي يمارسه الإنسان بوصفه فرداً أو معبراً عن هويّة حضاريّة؛ ذلك بأنّ حسن خاتمة جماعة ما، أو حضارة ما،أو سوءهما، هو أمر موقوف على إدراك الصلة الجوهريّة بين الثابت الإلهي والمتحوّل البشري أو الجهل. فلمّا كان الله خالق كلّ شيء، وشرّف الإنسان بالامتياز عن مخلوقاته كلّها، فقد كلَّفه صناعة التاريخ جاعلًا له نورًا يستهدي به في صناعته تلك.

والخطاب الإلهي يحدّد الإطار المعرفي لحركة الإنسان في الزمان التاريخي. والآية التالية تبيّن ذلك: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ

سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَيَتُوبَ عَلَيۡكُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾[1]. والإنسان تبعًا للخطاب الإلهي، مطالب بالتعرّف على محتوى السّنن في ثوابتها وتحوّلاتها، فلو فعل ذلك واستجاب لدعوة الهداية والتعرّف، لوقف على حقيقة التكليف المقرونة بالحرّيّة، وحينئذٍ سيكون له أن يتلقّى ما هو أصيل ومطابق للسنن الكلّيّة، ثمّ أن يعمل على إنشاء حضارته الإنسانيّة على أصالة الفعل الإلهي في الزمن البشري.

وإذا كانت المعرفة البشريّة قد أقامت فهم التاريخ وحركته على منازل ومراتب تبعًا لمنهج السببيّة في ولادة الأحداث، فقد احتوت كلّ آية من الآيات على المنازل والمراتب المتّصلة بأسبابها. وليس هذا إلّا ليكشف حقيقة الوصل الوثيق بين الواقع التاريخي ومقاصد الوحي. وفي هذا المحلّ بالذات علينا أن نتحرّى المهمّة الدقيقة والشاقّة التي يعتزم الإمام الممهِّد القيام بها، ولا سيّما في خلال حقبة إمامته.

من أجل ذلك يتبيّن لنا كيف تظهر تلك المقاصد في عمل الإمام عن طريق البيان والبرهان والتعلّم والتعرّف والتنبيه والتبشير. وهذه المراتب كلّها تجتمع في المقصد الأعلى الذي هو الهداية، وبهذا نستطيع فهم مندرجات التدخّل الإلهي في زمن الخلق، وهو تدخّل يقوم على الدعوة إلى فقه الواقع بما هو واقع، ثمّ على ضرورة تغيير هذا الواقع.

قد يكون الوجه الأكثر دلالة والذي لا يغادر منطق السنن الكلّيّة، هو عناية الله الخاصّة بمن تخيّرهم من الأولياء، الأمر الذي يمكن أن نعبّر عنه بالهداية التسديديّة، وهي هداية تختصّ بمن اصطنعه الحقّ لنفسه ليقوم بأمر مخصوص لا ينبغي إلّا لواحد بعد واحد من الأقلّين. وإذ يجري هذا الأمر على نصاب الاختصاص والاختيار، فإنّه لا يجري إلّا تبعًا لمشيئة إلهيّة، إمّا ظاهرة مبيّنة وإمّا باطنة مجهولة. وفي كلتا المنزلتين سيكون للهداية التسديديّة المجعولة لبعض دون بعض،

(1)سورة النساء، الآية 26.

أسبابُها الموضوعيّة؛ فالدعوة الإلهيّة للمختارين من أوليائه إلى التغيير التاريخي غير مقصورة على توافر عامل القوّة لدرء الفساد في الأرض، وإنّما هي قائمة -أيضًا وأساسًا- على دعوة الناس إلى مكارم الأخلاق، في سياق إحداث ثورة معرفيّة تقضُّ عالم المفاهيم والأفكار والثقافة التي يحملونها، كما في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ (1). وما ذاك إلّا لأنّ الانتقالات الحضاريّة من الفساد إلى العمران لا تبلغ غايتها من دون خطب جللٍ يناسب ما قصدته الآية الكريمة: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ (2). بما يعني -كما مرَّ معنا -أنّ ثمّة تقابلًا شرطيًّا بين نصر اللّه للخلق ونصر الخلق للّه.

وأمّا مقتضى هذا التقابل الشرطي، فهو في تحصيل التناسب بين إرادة الفاعل واستعداد القابل، وهو الحال الذي يفلح فيه المكلّف الخاصّ الحرّ بتحصيل التسديد من ربّه؛ فلو تعقّل العبد قوانين الزمن الذي هو فيه، وعمل وفقًا لهذه القوانين، وأخذ بأحكام الشريعة، وكان من المتّقين، لقابَلَهُ الشارع الأوّل -تعالى- بالاستجابة، وسدّد أعماله، وأيّده بالنصر.

4. المرتكز الرابع: جريان الأشياء بالأسباب:

وَرد في رواية عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «**أبى الله أن يجري الأشياء إلّا بأسباب، فجعل لكلّ شيء سببًا، وجعل لكلّ سبب شرحًا، وجعل لكلّ شرح علمًا، وجعل لكلّ علم بابًا ناطقًا، عَرَفهَ مَن عَرَفَه، وجهِلَه مَن جَهِلَه، ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن**»(3).

الرواية نفسها جرت المجرى نفسه على لسان الأئمّة المعصومين عليهم السلام من قبل ومن بعد، ولقد كان للإمام الرضا عليه السلام توجيهاته وردوده على

(1)سورة الرعد،الآية 11.

(2)سورة محمّد، الآية 7.

(3)الكليني، محمّد بن يعقوب: الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، ط5، طهران، دار الكتب الإسلاميّة، 1363هـ.ش، ج1، كتاب الحجّة، باب معرفة الإمام عليه السلام والردّ إليه، ح7، ص183.

أسئلة العلماء والفقهاء والمتكلّمين في زمانه بالبيان الأوضح على جريان الأشياء بأسبابها، سواء في عالم الإنسان أم في عالم الطبيعة.

والبيان القرآني الذي حمله الإمام الرضا عليه السلام بوصفه عنوانًا للهداية الكبرى باتّجاه مدينة الخلاص الإلهي، يكشف عن مبدأ السببيّة في نظام الخلق؛ فالله هو الفاعل الحقّيقي، والسبب الأصل لكلّ حركة في العالم، لكنّه -تعالى- وضع قوانين وأنظمة لحركة الحياة، وليس قانون الجاذبيّة على سبيل المثال إلّا ليتمكّن الإنسان من إدراك سبب التوازن في نظام الطبيعة، والسعي إلى توفير الشروط التي تمكّنه من التكيّف مع الجاذبيّة وقوانينها الصارمة. يسري هذا على كلّ حركة وتحوّل يجريان في عالم الممكنات، حيث تقوم حياة الكائنات جميعًا على العلّيّة والمعلوليّة، وعلى الأسباب والمسبّبات، وكلّ ذلك تحت قيّوميّته وفعله -تعالى-، كما في قوله: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[1]. فكلّ ظهور في العالم منسوب في القرآن الكريم إلى المسبب الأول. وكما جعل الله -تعالى- قوانين ثابتة وراسخة في إطار المنظومة الكبرى لعالم التكوين، فقد جعل لحركة الإنسان في الزمان الاجتماعي أسبابًا تحكم مسيرته في إطار التكليف، وبالتالي اختياره الحرّ في ممارسة هذا التكليف: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾[2]. ومقصد هذه الآية -شأن طائفة من آيات أخر- هو الإشارة إلى سيرورة دورة متكاملة في الزمن، وهي سيرورة يعبرها الإنسان وفق نظام متّصل الأطوار من الخالق إلى المخلوق، ومن المخلوق إلى الخالق، ضمن جدليّة الطاعة والعصيان والنتائج المترتّبة عليهما.

وعند هذه الجدليّة ينفتح أفق جديد من الكلام على وحدة العلاقة بين الوحي والواقع.

ومقتضى فهم هذه الوحدة أن يُرى حضور الغيب في الواقع، بوصفه

(1)سورة القمر، الآية 49.
(2)سورة التوبة، الآية 105.

شأنًا واحدًا، وما ذاك إلّا لأنّ ركنَيْ الوحدة يعودان إلى مصدر إيجادي واحد، فيؤلّفان معًا صراط الله المحيط بعالَمي التكوين والتشريع: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[1]، ﴿رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾[2].

وفي المنهج المعرفي القرآني أنّ إحاطة الصراط بكلا العالَمَين سوف ينتهي في علم الإمام عليه السلام إلى اليقين بوجود طريقين لا يتضادّان ولا يتناقضان، بل يتكاملان في ما يماثل «صيغة المثنّى»، وهما الصراط التكويني والصراط التشريعي. من فضاء هذا المثنّى الذي يستمدّ حيويّته من أنباء الغيب، سوف تُفتح نوافذ التعرّف على صلة الله بالعالم وقيّوميّته عليه.

وتأسيسًا على التكامل الذي يوفّره فضاء «المثنّى» تستوي الرؤية إلى الكثرة في الوحي الإلهي، بوصفها سنّة خَلْقية؛ذلك بأنّ مفهوم المثنّى يستمدّ شرعيّته المعرفيّة من سنّة الخلق والتكوين القائمة على قانون الزوجيّة، وهذا القانون بيّن لا ريب في الخطاب الإلهي، فهو صريح في الآيات المحكمات: ﴿وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا﴾[3]، ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾[4]، ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾[5]، ثمّ يبيّن كيف تجمع النفس الواحدة الضدّين، ثمّ كيف تعود إلى مُصدِرِها الأوّل ليقول -تعالى- واصفًا الخلق وإعادة الخلق على نظام النشأة الواحدة: ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[6].

والزوجية بوصفها قانوناً خَلْقياً في البيان القرآني تشكّل أحد أبرز المفاتيح المعرفيّة لفهم مقاصد الكلام الإلهي، إذ على تدبّرها يتوقّف إدراك الحكمة من خلق عالم الكثرة وصلته بعالم الوحدة. ولنا في هذا

(1)سورة الأعراف،الآية54.
(2)سورة طه،الآية 50.
(3)سورة النبأ،الآية 8.
(4)سورة البلد، الآية 10.
(5)سورة الشمس، الآيتان 7-8.
(6)سورة لقمان، الآية28.

المقام أن نتوجّه بعناية خاصّة لحرف «الكاف» المتّصل بالنفس الواحدة. فقوله -تعالى- ﴿كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ إنّما ليبيّن لطفه بالنوع الإنساني، لجهة أنّ كثرته في خلقه وحياته ومماته ثمّ بعثه، عائدة إلى جوهر واحد. وما حرف «الكاف» إلّا لتمييز الهويّات المتكثّرة بعضها من بعض، ومن دون أن تنفصل عن مصدرها الواحد. المثنّى القرآني إذًا هو سرُّ اتّصال الكثرة بالوحدة، وهو الذي يجعلها آمنة من التشظّي والعدم، ومحفوظة بالعناية والرحمانية؛ ولذا فهي تناظر متكافئ في أصل الجعل والتكوين، مع لحاظ وجه التمايز في الكثرة وفق نظام التدافع والخلق المتجدّد.

ولمّا كان كلّ تناظر في الاثنينيّة آيلٌ إلى الاختصام والفرقة، فإنّ كلّ تناظر في عالم المثنّى منتهاه إلى الاتّصال والجمع. فإذا كان تناظر الزوجيّة غير المشمولة بالعناية الإلهيّة تناظر محكوم بالأنانية والتنافر، فذاك ما لا محلّ له في دوحة المثنّى. ففي هذا الأخير نجد أنفسنا في تناظر خلّاق موصول بالألوهة، وعامل بخيريّتها. وليس في هذه الدوحة ما يفضي إلى القطيعة؛ ذلك بأنّ زوجيّة المثنّى لا تعمل إلّا وفقًا لقانون الخيريّة، فهي مؤيّدة بعناية الحقّ الأعلى ومحفوظة بسُننه. ولأنّها كذلك، فإنّ سعيها إلى التكامل والوحدة يجري على خطّ الامتداد الاعتنائي من الله إلى العالم. وعلى هذا الخطّ الساري بالعدل بين قطبي المثنّى، لا يعود ثمّة عداوة وقطيعة، وإنّما احتدام في حقل مشترك من التفاعل.

5. المرتكز الخامس: الدولة الخيِّرة؛ بوصفها قانونًا إلهيًّا:

على خلاف ما ذهب إليه النظام الفلسفي الغربي القائم على التناقض التناحري، فإنّ فقه المثنّى المبتني على نظام الزوجيّة في القرآن الكريم يفتح على إمكان اجتياز الإشكاليّة العظمى الناجمة من التعقيدات التي ينطوي عليها عالم الكثرة؛ ذلك بأنّ الخلق الإلهي وفقًا لنظام الزوجيّة، هو فعل متّصل بالفاعل وقيّوميّته على ذلك الفعل. ولأنّه كذلك فهو مغمور

بالأسماء والصفات المقدّسة ومؤيّد بها. فالزوجيّة خلق موصول العدل واللّطف؛ فبالعدل: ﴿ مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ﴾ [1]، وباللطف: ﴿ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾[2]؛ بهاتين الصفتين الإلهيّتين يستوي الزوجان على نشأة التناسب التكويني، ثمّ ليمضيا بالهداية.

وهنا نصل إلى سنّة الاستخلاف؛ وهي حاصل التناسب بين مسعى الإنسان لإنجاز هجرته الحضاريّة ومقرّرات القانون الإلهي. والله ﴿ ٱلَّذِيٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ إنّما كان عطاؤه هبة ولطفًا وأمرًا. لكن ليس لأيٍّ كان - كما مرَّ معنا -، فلن يتلقّاه أو يقترب منه مَن لم يكن من المطيعين المصدِّقين...

إنّ علة الاستخلاف، الطاعة والاستحقاق. وكلاهما يفضيان إلى استخلاف الذين استُضعِفوا في الأرض، وكان لهم استحقاق الدخول في «دورة المُلك». أولئك الذين ارتكنوا في المنطقة الوسطى من الأمّة الوسط، وأخذوا بقاعدة الاعتدال، وقالوا قولهم المعروف: لا إفراط ولا تفريط بل هو أمر بين أمرين[3].

فالاستخلاف الحضاري القرآني هو حاكميّة رحمانيّة تتجاوز الحصريّة القوميّة لتنتشر في فضاء العالمين. وذلك صريح في مجمل الخطاب الإلهي للنبيّ ﷺ بوصفه مرسلًا رحمة للعالمين، كما في دعوته -تعالى- نبيّه إلى إعلان بيانه العالمي بقوله: ﴿ قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [4].

ولئن كان الاستخلاف الحضاري القرآني يعطي الأصالة للحاكميّة البشريّة فهي أصالة مفتقرة إلى مصدرها الأوّل لكنّها موصولة به بعروة وثقى. فإنّ أصالة الحاكميّة البشريّة هي أصالة مستمدّة من أصالة

(1)سورة الملك، الآية 3.
(2)سورة طه، الآية 50.
(3) انظر: الكليني، الكافي، م.س، ج1، كتاب التوحيد، باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين، ح1-14، ص155-160.
(4)سورة الأعراف، الآية158.

الوحي، به تبقى على حيويّتها وديمومتها فلا يطاولها فساد، وبمعزل عنه تصير مصير بيت العنكبوت؛ فإنّه بقدر ما يبدو شديد الإتقان، هو في حقيقته شديد الوهن. والآية الكريمة في سورة العنكبوت ترسم صورة كلّ ظاهرة حضاريّة انفكّت عن الوحي، فآل أمرها إلى التصدّع والزوال: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[1].

ومن هذه الآية يمكن لنا أن نهتدي إلى نظريّة معرفة قرآنيّة تؤسّس لفهم المسار المنطقي لصعود الحضارات البشرية المتعاقبة وسقوطها.

وعليه، فالقرآن العظيم لا يَهَبُ نفسه إلّا لقارئيه المتدبِّرين، والقارئ الذي يستطيع أن يأخذ منه بعض مكنوناته هو الذي أخذ بقراءة منهجيّة تجمع إلى التدبّر والتأمّل والتذكّر، الفهم والفقه واللّغة والأثر، وتلكم على الجملة، وسائط لفهم الآيات. ومن أجل قراءة الكون المفتوح الذي يشكّل وسيلة أخرى من وسائل الفهم والأدراك، فالقراءتان متضافرتان متلازمتان: قراءة القرآن المسطور قراءة تحليليّة متدبّرة، وقراءة الكون المنشور قراءة آفاقيّة تدرس وتختبر وتتأمّل. وهكذا فإنّ إعمال القراءتين معًا والجمع بينهما بمنهجيّة كونيّة، والانطلاق منهما مع الإفادة من سائر الوسائل، تجعل من هذه القراءة المتكاملة، الوسيلة الدائمة المتجدّدة لتحقيق الغاية من الخلق وبناء الحياة الطيّبة في الحياة الدنيا والآخرة. تلقاء ذلك، فإنّ تعطيل أيٍّ من القراءتين، أو تجاوزهما، أو الإخلال بالتوازن بينهما، يعني الإعراض عن ذكر الله -تعالى-[2]؛ ذلك بأنّ الغيب والشهادة يؤلّفان معًا وحدة الذكر والاتّصال بالحقّ، وأيّ انزياح عن أيٍّ منهما، يعني الانزياح عن الصراط المستقيم، بوصفه كنه الهداية الإلهيّة الذي لا يقبل الانفصال ولا التثنية ولا التكثّر، وهو ما يحذّر منه

(1)سورة العنكبوت، الآية 41.

(2)حاج حمد، محمّد أبو القاسم: منهجيّة القرآن المعرفيّة، تقديم: طه جابر العلواني، ط1، بيروت، دار الهادي، 1424هـ.ق/2003م، مقدّمة الكتاب، ص19.

-تعالى- بقوله: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴾ (1).

وما حال المُعرِض إلّا كذاك الموغل في سبيلٍ بلا هادٍ يهديه ولا معرفةٍ يهتدي بها؛ فالعامل بغير علم كالسائر على غير طريق، فلا يزيده بعده عن الطريق إلّا بعدًا عن حاجته؛ والعامل بالعلم هو كالسائر على الطريق الواضح؛ «**فلينظر ناظرٌ أسائر هو أم راجع**»(2)، كما يقول الإمام عليّ عليه السلام في نهج البلاغة، أو كما جاء في الحديث الشريف: «**إنّ هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ولا تُكرّهوا عبادة الله إلى عباد الله، فتكونوا كالراكب المُنبت الذي لا سفرًا قطع ولا ظهرًا أبقى**»(3)؛ والمنبت هو نفسه الذي قطع ما أمر اللّه به أن يوصل، فكانت خاتمته الخيبة والخسران.

ولئن كان هذا هو شأن المنبت الذي تحدّثت عنه الروايات المأثورة، فذلك ما وجدنا تذكيرًا به في القصص القرآني: في قصّة عاد وثمود وقوم تبّع؛ بوصفها أطوارًا حضاريّة، وكما في قصص فرعون ونمرود وغيرهما؛ بوصفهم طغاة فسقوا عن أمر اللّه، فآل بهم فسقهم إلى الهلاك المحتوم.

إنّ منهجيّة الجمع بين القراءتين كطريقة نظر، يمكن أن تؤدّي غرضها في فهم القصد القرآني، ولا سيّما لجهة ما يتعلّق منها بدورة الاستخلاف ثمّ الاستبدال بعد الاستخلاف، وكلّ ذلك انطلاقًا من مبدأ السببيّة بوصفه قانونًا ناظمًا لتاريخ الحضارات؛ ولذا فإنّ المنهج الجمعي يعتمد على الربط بين القرآن بوصفه محتوى الوعي المعادل للوجود الكوني وحركته، وبين ما يتمظهر به هذا الوجود من تشيّؤ؛ فكلاهما - القرآن والوجود المتشيّئ (عالم المخلوقات والكائنات) - يكمل الآخر في الكشف

(1)سورة طه، الآية124.

(2)محمّد بن الحسين، الموسوي (الشريف الرضي): نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه)، ج2، الخطبة 154، ص44.

(3)الكليني، الكافي، م.س، ج2، كتاب الإيمان والكفر، باب الاقتصاد في العبادة، ح1، ص86.

عن دلالات الوجود وقوانينه، حيث يتجلّى القرآن بمقولاته، والطبيعة بحركتها[1].

والقاعدة التي تحكم المنهج الجمعي هي أنّ القراءتين تستمدّان شرعيّتهما المنهجيّة من القرآن والكون؛ فالقرآن يعطي ما هو موجود في الكون، والكون يعطي ما هو موجود في القرآن: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾[2].

رابعًا: مبدأ التناسب بين التكويني والتشريعي:

مبدأ التناسب بين سنّة التكوين وسنّة التشريع هو أحد أظهر مكوّنات نظريّة المعرفة في القرآن الكريم. وإذا كان هذا المكوّن المعرفيّ ينزل منزلة البديهيّات الكلّيّة في أسباب النزول، كما يشكّل العروة الوثقى بين الوحي والنبيّ ﷺ، فإنّه الحجّة البالغة على وحدة الغيب والحضور؛ ذلك أنّ مقصود الشرائع كلّها -كما يشير أهل الحكمة - هو تعريف عمارة منازل الطريق إلى الله وكيفيّة التأهّب للزاد والاستعداد، بإعداد السلاح يدفع به سرّاق المنازل وقطّاعها[3].

وعلى نحو ما تقصده الآيات، سنرى كيف يُربَطُ استبدال الأمم والحضارات بسواها بسبب من فسادها أو تثاقلها، أو إعراضها عن العمل بما تفترضه شروط تجدّدها. وذلك واضح في قوله -تعالى-: ﴿ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْـًٔا ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[4].

كذلك سنرى في آية ثانية كيف يُربَطُ سبب الإهلاك بالظلم؛ كما في قوله -تعالى-: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا

(1)انظر: حاج حمد، منهجيّة القرآن المعرفيّة، م.س، ص178.
(2)سورة الحجر،الآية 87.
(3)الشيرازي، محمّد بن إبراهيم: المبدأ والمعاد، تقديم وتصحيح: جلال الدين الآشتياني، ط3، قم المقدّسة، مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، 1422هـ.ق/1380هـ.ش، ص626.
(4)سورة التوبة، الآية 39.

يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَاۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي ٱلْقُرَىٰٓ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَٰلِمُونَ ﴾[1] وقوله -سبحانه-: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾[2].

صيرورة ما تختزنه هذه الآيات من دلالات وتنبيهات واضحة في تظهير السببية؛ فإذا أخلد الإنسان لقوانين التشيّؤ العلمي الوظيفي بمنهجيّة معرفيّة وضعيّة، مادّيّة أو انتقائيّة، وهي قوانين كاملة وليست (نسبيّة) كما ذكرنا، فإنّه يوظّف هذه القوانين خارج منطق مبادئها الغائيّة ويتّخذها أرضيّة لعلوّه الحضاري وطغيانه في الأرض. ويجري ذلك أيضًا بما يعاكس أخلاقيّة هذه القوانين الطبيعيّة نفسها، فيحلّ الصراع والتضادّ والطغيان، ثمّ التدمير الذاتي للعلوّ الحضاري بحكم التناقض الكامن في أصل تكوينه، أي ما بين منهجيّة الخلق ومنهجيّة الفكر الوضعي ونسقه الحضاري. فثمّة مستويات متعدّدة ومتراكبة لفهم علاقة الغيب بالواقع؛ فالتأليف بين القراءتين هو صعود من الواقع إلى الغيب، والدمج بين القراءتين هو تنزّلٌ من الغيب إلى الواقع، والتوحيد بين القراءتين هو توسّط بين الغيب والواقع، والتأليف بينهما يفضي إلى انفتاح نفسي وعقلي على (عالم المشيئة المباركة) التي قضى الله بها الكون وحركته ومعطياته، وأمّا التوحيد، فمؤدّاه انفتاح عقليّ ونفسيّ على (عالم الإرادة المقدّسة) المتبدّية في العلاقات الاقترانيّة زمانًا ومكانًا في حركة الوجود، والدمج انفتاح عقليّ ونفسيّ على (عالم الأمر المنزّه)[3].

ويحدّد القرآن الحكيم هذه المستويات للجمع بين القراءتين في ثلاث من خصائص النبوات:

فإبراهيم عليه السلام هو القارئ لعالم المشيئة المباركة والتي تتّصل بظواهر الوجود وحركته وأفلاكه شمسًا وقمرًا وكواكب، فيصل من خلال

(1)سورة القصص، الآية 59.
(2)سورة هود،الآية117.
(3)حاج حمد، منهجيّة القرآن المعرفيّة، م.س، ص179.

الكون (ملكوت السموات والأرض) إلى الله، ولهذا جعل إبراهيم (إمامًا للناس).

وموسى عليه السلام هو الذي أعدّ ليقرأ في عالم (الإرادة المقدّسة) حيث يطوّر وعيه من التعلّق بقوانين التشيّؤ السببيّة: ﴿ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾ [1] إلى ربط التشيّؤ بالإرادة الإلهيّة: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [2].

ومحمّد صلى الله عليه وآله وسلم هو القارئ في (عالم الأمر المنزّه) حيث مطلق الأمر الإلهي الذي لا يمظهر ذاته بقوانين عالم التشيّؤ المبارك ولا باقترانيّة الفعل الإرادي المقدّس، إنّما هو مطلق مهيمن على العالم كلّه، وعلى العالم أن يأتي إليه، ففي العالم أودعت سبلَ الاهتداء، مشيئةٌ مباركةٌ وإرادةٌ مقدّسةٌ، وآياتٌ تعرفونها: ﴿ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٩١﴾ وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾ [3].

وأمّا خلاصة هذه المنهجيّة في القراءة المركّبة، فستُقرأ كما يقرّر أصحابها على وجهين:

الوجه الأوّل: إنّ التأليف بين القراءتين، يعني التأليف بين مظاهر (الخلق) وظواهر الحركة التي (يجعلها) الله في هذا الظاهر لتعطي الوجود معنى (إنسانيًّا) على قاعدة مفهوم (التسخير)، بحيث يصبح الكون كلّه (بيتًا) للإنسان، وكلّ ما فيه للإنسان، حيث ينتمي الكون للإنسان، ويشعر الإنسان بالانتماء للكون، وفق منهجيّة الحقّ في الخلق: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [4]. فالكون مقصده الإنسان، ليكون بيتًا

(1) سورة الكهف، الآية 71.
(2) سورة البقرة، الآية 50.
(3) سورة النمل، الآيتان 91-92.
(4) سورة البقرة، الآية 29.

له، وقوانين علوم التشيّؤ الوظيفي هي لسيطرة الإنسان على محتويات بيته وموجوداتها وفق غائيّة الحقّ.

الوجه الثاني: إنّ حصيلة التوحيد بين القراءتين جمع لقرائن الزمان والمكان، فلا مصادفات في اقتران الأحداث بعضها ببعض، ولا في جريان الصيرورة وانسيابها عبر متغيّرات الزمان والمكان؛ فليس صدفة (على سبيل المثال لا الحصر) أن يولد موسى في زمان ومكان محدَّدَين، وأن يُقذف في تابوت لا يغرقه الماء، وأن يقتل مصريًّا وقد أراد وكزه فقط، ثمّ ليس صدفة أن يهرب إلى أرض مدين، وأن يلتقي ببنتين تذودان وأبوهما شيخ كبير، وأخيرًا وليس آخرًا، أن يأتي في زمان ومكان محدّدَين ليرى شجرة متأجّجة بالنار، ليخاطبه الله -سبحانه- عندها قائلًا له: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ نافيًا كلّ صدفة في حركة الإنسان والوجود[1].

لقد مرّ معنا أنّ فقه التزامن بين الغيب والواقع كما تبيّنه الآيات، هو أحد أهمّ المرتكزات المنهجيّة في فهم الثابت والمتغيّر والوقوف على الحدود الفاصلة بينهما. والقرآن الكريم الذي أنزله الحقّ -تعالى- ليشكّل محور التوسّط والوصل بين الله والخلق، هو حقيقة واقعيّة سارية وهادية في أيّ شأن من شؤون الإنسان: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2].

في هذه الآية توكيد على الهداية بشرط قابليّة القابل وعزمه على التماهي، وشرائطها ظاهرة وباطنة. وإذ يتّبع المهتدي الرضوان (أي الصراط)، يعطيه السلام في الأرض ويخرجه من عالم الشرور والطغيان والظلم إلى عالم الخلاص والعدل الإلهي. وهذه الآية تتّصل وتتكامل مع آيات الوعد الإلهي بإحياء الحضارات بعد موتها وتهالكها، كما في قوله

(1) حاج حمد، منهجيّة القرآن المعرفيّة، م.س، ص180.
(2) سورة المائدة، الآية 16.

-تعالى- في آية التوريث: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾[1].

هذه الآية تشير بعمق إلى المآل الذي يمضي إليه تاريخ الشرّ فتتدخّل الإرادة الإلهيّة لتؤيّد المُصْطَفَيْنَ من العباد بنصرها وتجعلهم ورثة العالم وساداته.

خاتمة:

على صراط التناسب بين الاعتناء الإلهي القائم على الاستخلاف والاستبدال والتوريث تتهيّأ الأسباب المؤدّية إلى ظهور التاريخ على نشأة أخرى. وعلى الصراط القرآني نفسه سيكون لمدرسة أهل البيت عليهم السلام التبيينيّة المنفسح الإيماني والمعرفي الذي يؤسّس عليه الفعل الحضاري المستأنف، وهي مدرسة أسهم الإمام الرضا عليه السلام في ترسيخ مرتكزاتها، ولا سيّما لجهة التنبيه إلى أنّ البحث في سنن التاريخ أمر مرتبط ارتباطًا عضويًّا بكتاب الله الهادي إلى الصراط، وبما في روايات أهل بيت العصمة عليهم السلام من علم راسخ بآياته البيِّنات.

(1)سورة القصص، الآية 5.